

معاني تعريف النعت وتنكيره

الدكتور محمد خالد الرهاوي

قسم اللغة العربية-كلية الآداب والعلوم الإنسانية بدير الزور-جامعة الفرات

ملخص البحث

هذا البحث يتناول جانب التعريف والتنكير في النعت من الوجهة النحوية والبلاغية، أعني جهة علم المعاني حيث يكشف عن أثر التعريف والتنكير في الدقة في حمل المعاني وفي الكشف عنها، وقد مهدت له بلمحة سريعة عن حد الذكرة وحد المعرفة، والمقام الذي ينبغي أن يقال فيه كل منهما، ثم تناولت تعريفه والأصل والفرع في تعريف النعت وتنكيره، ثم بينت المعاني التي يدل عليها، ثم تناولت المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير وآراء العلماء في ذلك، ثم مسألة القطع في النعت وما يدل عليه من معان، ثم عرّجت على وقوع الجملة نعتاً، وختمت بعد ذلك بالنتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: معاني، النعت، تعريف، تنكير.

مقدمة

من الظواهر شديدة التشعب والانتشار في كل مباحث علم النحو التعريف والتكثير، وما انتشارهما وتوزعهما في كل مبحث من مباحثه إلا لأهميتهما وتوقف كثير من الأحكام عليهما، لكن هذا التشعب والانتشار جعل حدّهما بحدود واضحة أمراً فيه من الصعوبة ما فيه، ولذلك قال ابن مالك: "من تعرض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه"، ومن ثمّ حاول النحاة حصر المعارف في باب مستقل، وبيان أن ما خالفها نكرة مستهدين في ذلك بمقولة "المحصور بالحدّ يستغنى عن الحد".^١

ومما قاله سيبويه في حدّ النكرة " وإنما كان نكرة لأنه من أمة كلّها له مثل اسمه"، وفي حدّ المعرف "أل" وإنما صار معرفة؛ لأنك أردت بالآلف والسلام الشيء بعينه دون سائر أمته، وعلل الميرد هذه الحدود بقوله: "لأنه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه".^٢

مما سبق يلاحظ أن الاسم كلما ازداد خصوصاً كان أعرف، وكلما ازداد شيوعاً كان أنكر، فالخصوص والشبوع هما المقياس الذي حدّ به النحاة للمعرفة والنكرة، وحكموا على الكلمات بالتعريف أو التكثير. قال ابن مالك: "ما كان شائعاً في جنسه كحيوان، أو في نوعه كإنسان، فهو نكرة، وما ليس شائعاً فهو معرفة ما لم يكن مقدر الشياخ".^٣

^١ مع اللوامع ١٨٥/١

^٢ مع اللوامع ١١٣/٣

^٣ القتب ٤٢٢/١

^٤ المنقضب ٣٢/٣

^٥ شرح الكافية الشافية ٢٢٢/١

وثمة اعتبار آخر في الحكم بيئته الفاكهي في حدوده حيث قال: "فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجود التعدد"^١، وقال في حد المعرفة: "فالمعتبر في المعرفة التعيين بعد الاستعمال"^٢.

إذا ثمة أمران يحكم بهما على الأسماء بالتكثير هما الشبوع وصلاحية التعدد، وأمران يحكم بهما عليها بالتعريف هما الخصوص والتعيين، وكلما زاد أحدهما كان الاسم أكثر تكثيراً أو تعريفاً. وهذه الضوابط عامة في الحكم على الأسماء، لكن الباحث إذا ما أراد التبصر بكل أحكام التعريف والتكثير لزمه قراءة مباحث النحو كلها لمعرفة الاطلاع عليها لاختلاف شرائطها من باب لآخر، ولا يكفيه قراءة ما عقده النحاة في صدور كتبهم من باب التعريف والتكثير، ذلك أن بعض المعمولات لا يجوز أن يأتي إلا معارف، وبعضها الآخر لا يجوز أن يأتي إلا نكرة، وإن جاء مخالفاً لذلك أول بوجه من الوجوه، وأصحاب المعاني لا ينكرون ذلك، فهم ينصون صراحة على أن الأصل في المبتدأ وغيره مثلاً التعريف، ولكن يظل تعريف الكلمات وتكثيرها مرتبطاً بالمقام الذي يتطلب من المتكلم أن ينطق هذه الكلمة أو تلك معرفة أو منكرة لغرض يريد أن يوصله لمخاطبه بحسب معرفته أو جهله به.

فالفصل في ذلك ما يزيد المتكلم من التعبير عما في نفسه وإيصاله إلى مخاطبه أولاً، وحال المخاطب أو المتلقي في تلقي رسالة المتكلم ثانياً. يقول عبد القاهر: "فإذا قلت: رجلٌ جاءني، لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجلٌ لا امرأة، ويكون كلامك مع من قد عرف أنه قد أتاك آت...، وكذلك إن قلت: رجلٌ طويلٌ جاءني، لم يستقم حتى يكون السامع قد ظن أنه أتاك قصيرٌ، أو نزلته منزلة"

^١ الحدود في النحو ص ١٢٢

^٢ الحدود في النحو ص ١٢٥

من ظن ذلك^{١٤٣}. وقال أيضاً: "اعلم أنك إذا قلت: زيد منطلق، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقاً كان، لا من زيد ولا من عمرو، فأنت تقيد ذلك ابتداءً، وإذا قلت زيد المنطلق، كان كلامك مع من عرف أن الإطلاق كان إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره، والنتيجة أنك تثبت في الأول الذي هو قولك: زيد منطلق فعلاً لم يعلم السامع من أصله أنه كان، وتثبت في الثاني الذي هو زيد المنطلق فعلاً قد علم السامع أنه كان، ولكنه لم يعلمه لزيد فألفته ذلك^{١٤٤}.

فالمتكلم إذا عبر عما يريد وفق ما يقتضيه المقام، فهو يختار في تعريف كلامه وتنكيره ما يقتضيه حال المتكلم، فإن علم أو قدر أن مخاطبه جاهل بما يريد أن يبلغه إياه نكر، وإن علم أو قدر علمه به عرف، ومن ثم قيل: لكل مقام مقال^{١٤٥}. فإن خالف ذلك نتيجة جهل المتكلم بما يتكلم أذى كلامه من غير قصد منه المعنى الذي يحمله في ثنائه معرفاً أو منكرًا، وكان كلامه غير مناسب للمقام الذي قيل فيه، فقد يتكلم امرؤ مثلاً بكلام منكر يعلمه السامع، ولذلك لا يعيره اهتماماً كبيراً لمعرفة إياه، فيقول لمن يعلم أن زيدا منطلقاً: زيد منطلق، وإن كان المقام يفترض أن يقول: زيد المنطلق أو المنطلق زيد، والعكس كذلك.

تعريف النعت:

تابع يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو في سبب^{١٤٦}، وقيل أن أتسرع في بيان معانيه أشير إلى مسألتين مهمتين فيه، هما:

^{١٤٣} دلائل الإعجاز ص ١٤٣

^{١٤٤} دلائل الإعجاز ص ١٧٨

^{١٤٥} شرح التسهيل ٣/٣٠٦، وشرح الكافية ٢/٢٨٣، مع الهوامع ٣/١١٧

١- أن الأصل ألا توصف المعارف؛ لأنها وضعت للدلالة على شخص بعينه، لكن لما كثرت الاشتراك في المعرفة أشبهت النكرة من هذا الوجه، فجاز توضيحها بالنعته، أما النكرة فالأصل فيها أن تنعت؛ لأنها مجهولة، ولذلك تحتاج إلى أن تخصص^{١١}.

٢- أن حق النعت أن يكون تعريفه أنقص من تعريف المنعوت، فلا يجوز نعت الاسم بالأخص منه، فلا يجوز مثلاً وصف المعرف بـ"أل" باسم الإشارة؛ لأن اسم الإشارة أخص منه، ويجوز عكسه، أعني وصف اسم الإشارة بالمعرف بـ"أل" نحو مررت بهذا الظريف^{١٢}، كما امتنع الوصف بالضمير والعلم لكونهما أخص من بقية المعارف^{١٣}، وهكذا دواليك.

معاني تنكير النعت وتعريفه:

أما الأغراض المعنوية التي يفيدها النعت فأهمها^{١٤}:

- ١- للتوضيح: وهو إزالة الاشتراك اللفظي الذي يكون في المنعوت المعرفة، ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها.
- ٢- التخصص: وهو تقليل أفراد النكرة وتضييق معناها وتقليص شمولها، أي نقلها من الدلالة على العموم والشمول إلى نوع أخص. جاء في شرح ابن يعيش: "والعرض بالنعته تخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، فمثال صفة النكرة قولك: هذا رجل عالم، ورأيت رجلاً عالماً، ومررت برجل عالم، أو من بني

^{١١} العال في النحو ص ٢٣٤

^{١٢} قال ابن هشام: قال ابن صفور: اجتزوا في نحو: مررت بهذا الرجل، كون الرجل نعته، مغلبي الشيب

٥١/١

^{١٣} العال في النحو ص ٢٣٥-٢٣٦، ونظر: الكتب ٦/٢-٨

^{١٤} شرح المفصل ٤٧/٣-٤٨، وشرح التسهيل ٣/٣٠٦، وارتشاف المغرب ٤/١٩٠٧، ومع اليواضع ٣/

١١٧، علوم البلاغة ص ١٣١، والمفصل في علوم البلاغة ص ١٢٩، والتواضع في الجملة العربية ص ٢٥

تميم، فرجلٌ عالمٌ أو من بني تميم أخص من رجل. ومثال صفة المعرفة قولك: جاءني زيدٌ العاقل، ورأيتُ زيدا العاقل، ومررت بزيد العاقل، فالصفة ههنا فصلته من زيد آخر ليس بعاقل، ولزالت عنه هذه الشركة العارضة، أي أنها اتفقت من غير قصد من الواضع، إذ الأصل في الأعلام أن يكون كل اسم بإزاء مسمى، فينفصل المسميات بالألقاب إلا أنه ربما ازدحمت المسميات بكثرتها، فحصل ثم اشتراكٌ عارضٌ، فأتى بالصفة لإزالة تلك الشركة ونفي اللبس، فصفة المعرفة للتوضيح والبيان، وصفة النكرة للتخصيص، وهو إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخص منه.^{١٥}

٣- الذم نحو أعود بالله من الشيطان الرجيم.

٤- المدح نحو سبحان الله العظيم، وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة ٢/١).

٥- الترحم نحو أعن جارئك الضعيف، ولطف الله بعباده الضعفاء.

٦- التوكيد نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (البقرة ١٩٦/٢) ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقة ١٣/٦٩)، وقولهم: أمس الدابر كان يوماً جميلاً.

٧- التفصيل نحو قولك: مررت برجلين: عربيٌ وأعجمي، وقول ابن ميادة^{١٦}:

بكيت وما بكأ رجلٍ حزينٍ على رعين: مسلوبٍ وبال

٨- الكشف عن حقيقته وتوضيح معناه نحو قول أوس بن حجر^{١٧}:

الأكمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا

٩- المقصود وتفسيره نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أُمَّتًا لَكُمْ﴾ (الأنعام ٣٨/٦). قال الزمخشري: كان قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ﴾ دالاً على معنى الاستغراق... فإن قلت: هلا قيل

^{١٥} شرح المفصل ٤٧/٣

^{١٦} الكتاب ٤٣١/١، المقنن ٢٩١/٤، مغنى اللبيب ٤٦٥/١

^{١٧} الإيضاح في علوم البلاغة ص ٥١

: وما من ذابة ولا طائر إلا أم أمثالكم ؟ وما معنى زيادة قوله «فسي الأرض» و «يطير بجنأحيه» قلت : معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة^{١٠}. وما يفيد التعميم قوله تعالى: «وَلَا يَنْفَعُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُنُيْبًا لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» (التوبة ١٢١/٩).

١٠- الإبهام بغرض التهويل نحو قولك: قرأت كتاباً ما.

المطابقة في التعريف والتكثير:

ذهب جمهور النحاة إلى وجوب مطابقة النعت المنعوت في التعريف والتكثير، وفي ذلك يقول ابن مالك^{١١}:

وليعط في التعريف والتكثير ما لما تلا، كما امرر يقوم كرمًا

وخالف بعض النحاة، فأجاز الأخفش^{١٢} نعت النكرة المختصة بالمعرفة، وشاهده على ذلك قوله تعالى: «فَأَخْرَانِ يَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ» (المائدة / ١٠٧) حيث جعل «الأوليان» صفة لـ «أخران» التي وصفت بجملة «يومان»، وجعلها جمهور النحاة بدلاً لا نعتاً، كما أجاز ابن الطرلوة وصف المعرفة بالنكرة بشرط كون الوصف لا بوصف به إلا ذلك الموصوف، في قول النابغة الذبياني:

فبت كأي ساورنتي ضئيلة من الرقش في أنيابها السم نافع

حيث جعل «نافع» صفة للسم^{١٣}، كما أجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة نحو قول الأحموس:

^{١٠} الكشاف ١٨/٢

^{١١} شرح ابن عقيل ٢ / ١٩٢

^{١٢} معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٩٠، وشرح الكافية ٣ / ٣٠٧، والارتشاف ٤ / ١٩٠٨.

^{١٣} انظر: الارتشاف ٤ / ١٩٠٩، والمسند ٢ / ٤٠٢

لابن اللعين الذي يُخبا الدخان له وللمعنى رسول الزور قواد

حيث جعل قواد صفة للمعنى، وردّ بأنه يدل لا نعت^{٢٢}.

قال سيبويه: "واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة"^{٢٣}. وقال أبو حيان: "والذي نختاره أنه لا تتعت المعرفة إلا بالمعرفة ولا النكرة إلا بالنكرة إذا توافقا في الإعراب"^{٢٤}.

وقد جاء وصف النكرة بالمشتق المضاف إلى معموله ﴿هَذَا بَالِغُ الْكُفْبَةِ﴾ (المائدة ٩٥/٥)، وحاز ذلك لكون الإضافة لفظية لا تكسب المضاف تعريفاً ولا تنكيراً، والغرض منها التخفيف، كما جاء وصف المعرفة بالنكرة المضافة إلى معرفة نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة ١/١-٢). وثمة كلمات بنعت بها لأعراض معينة، منها:

١- الاسم الموصول يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمال، ومعنى الموصول أنه لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً، فإذا تمّ بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة^{٢٥}، والصلة يجب أن تكون جملة خبرية معلومة للمخاطب؛ لأن الغرض منها كشف إيهام الاسم الموصول وتعريفه. يقول ابن يعيش: "وينبغي أن تكون الجملة التي تقع صلة معلومة عند المخاطب؛ لأن الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك... فلذلك لا تقول 'جاءني الذي قام' إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه؛ لأن 'جاء' خبر وقام صلة، وكذلك لا تقول: 'أقبل الذي أبوه منطلق' إلا لمن عرف انطلاقه وجهل إقباله"^{٢٦}. ويقول عبد القاهر الجرجاني: "... أنك لا تصل 'الذي' إلا بجملة من الكلام قد سبق من السامع علم بها، وأمر قد عرفه له... فإن قلت: قد يؤتى بعد 'الذي' بالجملة

^{٢٢} النظر: الارتشاف ١٩٠٩/٤، والسامع ٤٠٢/٢

^{٢٣} الكتاب ٦/٢

^{٢٤} الارتشاف ١٩٠٩/٤، وانظر: الأصول ٤١/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٢/٢

^{٢٥} شرح المفصل ١٥٠/٣

^{٢٦} شرح المفصل ١٥٤/٣، وانظر: دلائل الإحجاز من ١٩٩-٢٠١

غير المعلومة للسامع، وذلك حين يكون "الذي" خبراً كقولك: هذا الذي كان عندك بالأمس، وهذا الذي قدم رسولاً من الحضرة. أنت في هذا وشبهه تعلم المخاطب أمراً لم يسبق به علم، وتفيد في المشار إليه شيئاً لم يكن عنده، ولو لم يكن كذلك لم يكن "الذي" خبراً إذ كان لا يكون الشيء خبراً حتى يُفاد به. فالقول في ذلك: أن الجملة في هذا النحو - وإن كان المخاطب لا يعلمها لعين من أشرت إليه - فإنه لا بد من أن يكون قد علمها على الجملة، وحدث بها، فإنك على كل حال لا تقول: هذا الذي قدم رسولاً، لمن لم يعلم أن رسولاً قدم، ولم يبلغه ذلك في جملة ولا تفصيل، وكذا لا تقول: هذا الذي كان عندك أمس، لمن قد نسي أنه كان عنده إنسان، وذهب عن وهمه، وإنما تقوله لمن ذلك على ذكر منه إلا أنه رأى رجلاً يقبل من بعيد فلا يعلم أنه ذلك، ويظنه إنساناً غيره.²⁷

يقول أحمد الهاشمي: اعلم أن التعريف بالموصولية مبحث دقيق المسلك، غريب النزعة، يوقفك على دقائق من البلاغة تؤنسك إذا أنت نظرت إليها بناقب فكرك، وتتلج صدرك إذا تأملت فيها بصانق رأيك، فأسراراً ولطائف التعريف بالموصولية لا يمكن ضبطها، واعتبر في كل مقام ما تراه مناسباً.²⁸

٢- اسم الإشارة بغرض تمييزه أكمل تمييز نحو زرت صديقي هذا، ونحو قول طرفة:²⁹

ألا أيها الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد الذات هل أنت مخلدي

٣- ذو: يستخدم بغرض الوصف بأسماء الأجناس نحو مررت برجل ذي خلق عظيم. يقول عبد القاهر الجرجاني: "... كما أنك تقول: مررت برجل ذي مال،

²⁷ دلائل الإعجاز ص ٢٠٠-٢٠١

²⁸ جواهر البلاغة ص ١١١

²⁹ ديوانه ص ٣١

فتوصلَ بِـذِيّ إلى أن تُبين الرجلُ من غيره بالمال، ولولا ذُوّ لم يَنبَأْ لك ذلك، إذ لا نستطيع أن نقول: برجلٍ مالٍ^{٢٠}.

٤- ما المبهمة بقصد التحويل نحو مررت برجلٍ ما، وإنما جاز وصف النكرة بها لكون النكرة مبهمة، وما مبهمة أيضاً، فدخل الإيهام على الإبهام، فصار معرفةً، على حدِّ «الَّذِينَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ» (التين ٨/٩٥)، حيث صار نفي النفي إيجاباً.

٥- أي الكمالية وهي نكرة بدليل أنها لا توصف بها المعرفة، وأنها تنتصب بعدها على الحال، والحال نكرة، من ذلك قولك مررت بزيدٍ أي رجلٍ، أمّا إن سبقت بنكرة فهي صفة لها نحو مررت برجلٍ أي رجلٍ. قال سيبويه: «ومن النعت أيضاً مررت برجلٍ أيما رجلٍ»، فأیما نعت للرجل في كماله وبذو غيره، كأنه قال: مررت برجلٍ كاملٍ^{٢١}. وإلى جانب الكمال يفيد الوصف بها التفضيم والتحويل في الإحاطة لوصفه. قال ابن القيم: «... وإنما دخله التفضيم؛ لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة لوصفه، فكانه مما يستقيم عنه جهل كنهه...»^{٢٢}.

ونظير وصف النكرة بـ «أي» وصف المعرفة بكُلِّ، جدّ، حقّ للمبالغة في الكمال^{٢٣} والتوكيد^{٢٤} نحو مررت بالرجل كل الرجل أو جد الرجل أو حق الرجل. قال ابن بعيش: «جاؤوا بهذه الألفاظ في صفات المدح والذم، والمراد بها المبالغة فيما تضمنه لفظ الموصوف»^{٢٥}. وكذلك الألفاظ «حسبك وكافيك وهمك

^{٢٠} دلائل الإعجاز ص ١١٩

^{٢١} الكتاب ٤٢٢/١، وشرح المفصل ٤٨/٣

^{٢٢} بدائع القوائد ١٦٥/١

^{٢٣} قال سيبويه: «وسأل لك قولك: هذا العالم حقّ العالم، وهذا العالم كلّ العالم، فيما أراد أنه مستحق للمبالغة في العلم. فإذا قال: هذا العالم جدّ العالم، فإيما يريد معنى: هذا عالمٌ جدّ، أي هذا قد بلغ الغاية في العلم، فعبر عن هذا الباب في الألف واللام سبواً في النكرة إذا قلت: هذا رجل كل رجل، وهذا عالم حقّ عالم، وهذا عالمٌ جدّ عالم». الكتاب ١٢/٢-١٣

^{٢٤} الكتاب ١٣/٢

^{٢٥} شرح المفصل ٤٨/٣

ولأهيك وشرعك وهنك وغيرك ومثلك المضاميات إلى معرفة الوقعات صفات
لنكرة^{٢٦}.

٦- العلم يوصف ولا يوصف به^{٢٧}.

٧- والضمير لا يوصف ولا يوصف به، وأجاز انكسائي وصف ضمير الغائب إذا
كان النعت مدح أو ذم أو ترحم لا مطلقاً^{٢٨}.

النعت المقطوع:

هو قطع النعت من إتياع الموصوف الذي قبله. قال أبو حيان:
والذي ذكر النحويون أن المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم قد يكون معرفة،
وقبله معرفة يصلح أن يكون تابعاً لها، وربما لا يصلح، وقد يكون نكرة كذلك، وقد
يكون نكرة وقبلها معرفة، فلا يصلح أن يكون نعتاً لها نحو قول النابغة^{٢٩}:

لعمري وما عمري عليّ بهين
أفارع عوف لا أحاول غيرها
لقد نطقت بطلاً عليّ الأفارع
وجوة فرود بيتغي من بخادغ

فانصب "وجوة فرود" على الذم، وقبله معرفة وهو قوله: أفارع عوف^{٣٠}.
وقال خالد الأزهري: إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الاتباع لأجل
التخصيص، بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غي عن التخصيص، وجاز في الباقي
من نعوته القطع عن المتبوع^{٣١}. والنعت يقطع في معرض المدح أو الذم أو الترحم،
نحو: مررت بزيد الكريم، وأعرضت عن عمرو البخيل، وأعلنت أخي الضعيف،
بغرض:

^{٢٦} الكتاب ٤٢٢/١-٤٢٣

^{٢٧} انظر: شرح المفصل ٥٧/٣

^{٢٨} انظر: شرح المفصل ٥٦/٣، وشرح الكافية ٣١٠/٢، والارتشاف ١٩٣١/٤

^{٢٩} الكتاب ٧١/٢

^{٣٠} البحر المحيط ٦٣/٣

^{٣١} التصريح ١١٧/٣

- لفت انتباه السامع وتوجيه عنايته واهتمامه إلى اللفظ المقطوع من خلال المخالفة.

- زيادة المدح أو الذم أو الترحم، ذلك أن صفة المعرفة يؤتى بها للإيضاح وإزالة الاشتراك اللفظي، فلما علم أن هذه الصفة قد اشتهر بها موصوفها وأمن التباسه بشخص آخر قطعت، ولو لم تكن معلومة عند السامع لما قطعها المتكلم^{٤١}.

- الإطناب في المدح أو الذم أو الترحم، ذلك أن تكثير الجمل يناسب ذلك، ولو أتبع الصفة لكانت الجمل أقل فيؤدي إلى قلة معاني المدح أو الذم، فقطعها يزيد المدح مدحا والذم ذما والترحم ترحمًا. قال أبو علي الفارسي: إذا تكررت صفات في معرض المدح والذم فالأحسن أن يخالف في إعرابها؛ لأن المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتنفن، وعند الإيجاز تكون نوعًا واحدًا^{٤٢}.

- تجديد المدح أو الذم أو الترحم. قال ابن القيم: "وفائدة القطع من الأول أنهم إذا أرادوا تجديد مدح أو ذم جندوا الكلام؛ لأن تجديد غير اللفظ الأول دليل على تجديد المعنى، وكلما كثرت المعاني وتجدد اللفظ كان أبلغ".^{٤٣} والنعته إذا كان مجرورًا نحو الحمد لله الكريم، جاز فيه الإنباع والرفع والنصب، وإذا كان مرفوعًا أو منصوبًا نحو زارني أستاذي العالم، وزرت أختي المريضة، جاز فيه الرفع والنصب^{٤٤}. ولكل معنى مختلف عن الآخر.

^{٤١} انظر: البرهان في علوم القرآن ٤٤٨/٢

^{٤٢} البرهان في علوم القرآن ٤٤٦/٢

^{٤٣} بدائع الفوائد ١٩٧/١

^{٤٤} العزرا: الكتاب ٧٠/٢ - ٧٤، وارتشاف المترجم ١٩٢٦/٤، والنحو والصرف ص ٢٧٧-٢٧٨.

- أما الإتياع في نحو "الحمد لله الكريم" فلتوضيح الموصوف ومنع التباسه بشخص آخر، ذلك أن صفة المعرفة يوتى بها غالباً للإيضاح وإزالة الشك الذي يكون في المعرفة ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها.

- وأما الرفع نحو "الحمد لله الكريم" على أنه خبر مبتدأ محذوف فليبين أن ما مدح به الموصوف أو ذم ثابت له متاصل فيه كأنه طبع من طباعه ذلك أن الجملة الاسمية تفيد الثبات والدوام. قال أبو حيان في تفسير الفاتحة: "وقراءة الرفع أمكن في المعنى... لأنها تدل على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأن الحمد مستقر لله تعالى...".⁴¹

- وأما النصب نحو "الحمد لله الكريم"، فيفيد أن ثمة طرفين:

الأول: المادح أو الذام أو المترحم وهو فاعل مدح أو ذم أو أنترحم، فيكون المدح أو الذم أو الترحم من الخارج؛ لأن فيه تخصيصاً وتقييداً بشخص المتكلم وبزمن الفعل المضارع المقتر، قال أبو حيان في تفسير الفاتحة: "... ومن نصب فلا بد من عامل تقديره: أحمد الله أو حمدت الله، فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله، وأشعر بالتجدد والحدوث".⁴² ومن ثم فارتباط المدح أو الذم أو الترحم بذلك ربما يجعله أقل مما ينبغي أن يكون، ذلك أن أفعال الأشخاص وأزمانهم - مهما كانت أو طالت - تظل محدودة، من جهة أخرى فإن صدور المدح أو الذم من شخص بعينه ربما يكون مرتبطاً بموقف الشخص من المدوح أو المذموم، ولذلك فإن المدح أو الذم قد يكون المتكلم عليه مستحقاً لأحدهما، وربما لا يكون، فكثيراً من الأشخاص يُمدحون بما ليسوا أهلاً له أو بما لا يستحقونه، وإنما ذلك نفاقاً أو رهبةً أو طمعاً أو... أما في حال الرفع فإن المدح من الداخل، وفي الرفع عموم في المدح أو الذم أو الترحم وإطلاق لهما من غير ما تقييد بشخص أو زمن.

⁴¹ البحر المحيط ٣٤/١

⁴² البحر المحيط ٣٤/١

والثاني: طرف معدوح، والمدح هنا ليس ثابتاً له كثباته في سابقه، فمدحه هنا متكرر متجدد، لكنه غير متاصل فيه وملازم له، ذلك أن الجملة هنا فعلية، وهي تفيد التجدد والحدوث. والمدح أو الذم أو الترحم في الرفع أبلغ منه في الإنباع والنصب، ذلك أن الجملة الاسمية أكد وأثبت من الفعلية. وبهذا بان بطلان قول بعض الباحثين فيه: إن هذا الضرب من تقدير المحذوفات في القطع لا يترتب عليه معنى، وما هو إلا ترخيص في العلامة الإعرابية.^{٤٨}

مجيء النعت جملة :

ويشترط في ذلك:

- ١- أن تكون الجملة خبرية لا إنشائية. قال القزويني: واعلم أن الجملة قد تقع صفة للذكورة، وشروطها أن تكون خبرية؛ لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخير، فلم يستقم أن تكون إنشائية مثله. وقال السكاكي: لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف؛ لأن الوصف إنما يؤتى ليميز به الموصوف مما عداه، وتمييز المتكلم شيئاً من شيء بما لا يعرفه له محال، فما لا يكون عده محققاً للموصوف يمتنع أن يجعله وصفاً له، بحكم عكس النقيض، ومضمون الجمل الطلبيه كذلك؛ لأن الطلب يقتضي مطلوباً غير متحقق لامتناع طلب الحاصل، فلا يقع شيء منها صفة لشيء. والتعليل الأول أصم؛ لأن الجملة الإنشائية ربما لا تكون طلبية.^{٤٩}
- ٢- أن تشمل على ضمير يربطها بالمنعوت، ويطابقه، ويكون ظاهراً، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (البقرة ٢٨١/٢)، أو مستتراً، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْشِي وَبَرِّثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ (مريم ١٩ / ٥-٦)، أو

^{٤٨} العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ٢٩٧-٢٩٨ (لما ألف على هذا الكتاب، فأدته من كتاب "القاعدة النحوية" للدكتور محمود الحليم، ص ١٢١-١٢٢).

^{٤٩} الإيضاح ص ٥٢، وانظر: مفتاح العلوم ص ٢٨٣.

مقدرا، نحو: الذهب كنز القليل يغني والكثير يطغي. أي الكثير منه والقليل منه، قال الشاعر^{٥٥}:

وما الدهر إلا تارنان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح
والتقدير: فمنهما نارة أموت فيها، وأخرى أبتغي فيها العيش، ويكثر حذفه
إذا كان هاء في محل نصب مفعول به^{٥٦} كقول جرير^{٥٧}:

أبحت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حصيت بمسباح
أي: وما شيء حميته.

والأصل في الضمير الرابط أن يكون بصيغة الغائب، ولكن يجوز أن يكون بصيغة المخاطب أو المتكلم إذا كان الموصوف خيرا لمخاطب أو متكلم نحو: أنت طالب تدرس كثيرا، قال الشاعر^{٥٨}:

وأنت امرؤ تعدو على كل غرة فتخطي فيها مرة وتصيب
فأعاد الضمير بصيغة المخاطب مراعاة للفظ المبتدأ، والأصل أن يكون بصيغة الغائب: يدرس، يعدو. والمتكلم في نحو قولك: أنا طالب أحب العلم، وقول امرئ القيس^{٥٩}:

جالت لتصرعني فقلت لها: أقصري أتي امرؤ صرعي عليك حرام
فأعاد الضمير بصيغة المتكلم مراعاة للفظ للمبتدأ، والأصل أن يكون بصيغة الغائب: يحب، وصرعه عليك حرام.

^{٥٥} شرح الكافية ٣٢٥/٢

^{٥٦} أنظر: الكتاب ٨٧/١-٨٨، والبحر المحيط ٢١٩/٨

^{٥٧} معنى اللبيب ٨٢٩/٦

^{٥٨} تاج العروس (مرأ).

^{٥٩} معنى اللبيب ٨٩٢/٢

٣- أن يكون المنعوت نكرة في اللفظ والمعنى نحو قوله تعالى: «وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ» (البقرة ٢/٢٨١)، أو أن يكون نكرة في المعنى دون اللفظ، وهو المعروف بـ"الجنسية"، نحو قول الشاعر^{٥٥}:

ولقد أمرت على اللئيم بسئلي فمضيتُ نمتُ قلت: لا يعنيني

يقول عبد القاهر عن الاسم الموصول "الذي": إنه اجتناب ليتوصل به إلى وصف المعارف بالجملة^{٥٦}: "فمن ذلك أن تعلم من أين امتنع أن توصف المعرفة بالجملة، ولم لم يكن حالها في ذلك حال النكرة التي تصفها في قولك: مررتُ برجل أبوه منطلق، ورأيتُ إنساناً تغاذ الجنائب بين يديه، وقالوا: إن السبب في امتناع ذلك أن الجملة نكرات كلها، بدلالة أنها تُستفاد، وإنما يستفاد المجهول دون المعلوم، قالوا: فلما كانت كذلك كانت وفق النكرة، فجاز وصفها بها، ولم يجز أن توصف بها المعرفة إذ لم تكن وفقاً لها"^{٥٧}.

ولا توصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة تولد بنكرة، والمعنى الذي يضيفه الوصف بالجملة هو دلالة الجملة نفسها، اسمية كانت أو فعلية.

وكثير من النحاة يرى أن الجملة نكرات^{٥٨}، والحق أن الجملة ليست بنكرة ولا معرفة؛ لأن التثنية والتعريف من خواص الاسم وحده دون الأفعال والحروف ودون التراكيب بأسرها وعلى اختلافها وتنوعها، وما أوقعهم في هذا صحة تأويلها بالنكرة عند وصف النكرة بها، فظنوا أنها نكرة، والحق ما ذكرت. قال الرضي: "والحق أن الجملة ليست معرفة ولا نكرة؛ لأن التثنية والتعريف من عوارض الاسم، والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً، وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة، كما تقول في: قام رجلٌ

^{٥٥} الكتاب ٢/٢٤٤، ودلائل الإعجاز ص ٢٠٦

^{٥٦} دلائل الإعجاز ص ٢٠٠

^{٥٧} دلائل الإعجاز ص ١٩٩-٢٠٠

^{٥٨} مقفى اللبيب ٢/٧٦٩، وانظر: الإيضاح في علم النحو ص ١١٩، وشرح المفصل لابن عيش ٣/٥٦ -

٥٤ و ١٤١، والأشياء والظواهر ١/٩٠-٩١.

ذهب أبوه : قلم رجلٌ ذاهبٌ أبوه^{٩١} والغرض الذي تؤديه إنابة الجملة عن الفاعل هو دلالة الجملة اسمية كانت أو فعلية، خبرية كانت أو إنشائية.

نتائج البحث:

يمكن إجمالها بالآتي:

١- أن حدَّ النكرة والمعرفة بحدود واضحة أمرٌ فيه من الصعوبة ما فيه، ولذلك اتخذ النحاة أمرين للحكم بهما على الأسماء بالتكثير هما الشبوع وصلاحيه التعدد، وأمرين للحكم بهما عليها بالتعريف هما الخصوص والتعيين، وكلما زاد أحدهما كان الاسم أكثر تكثيراً أو تعريفاً.

٢- أن التعريف والتكثير في النعت يكون تبعاً لرغبة المتكلم في إيصال المعاني، وحال المخاطب تجاه ما يلقي عليه، فالتكثير يعبر عما يريد وفق ما يقتضيه المقام، فهو يختار في تعريف كلامه وتكثيره ما يقتضيه حال المتكلم، فإن علم أو فتر أن مخاطبه جاهل بما يريد أن يبلغه إياه نكر، وإن علم أو فتر علمه به عرف، ومن ثم قيل: لكل مقام مقال. فإن خالف ذلك نتيجة جهل المتكلم بما يتكلم أذى كلامه من غير قصدٍ منه المعنى الذي يحمله في ثناياه معرفياً أو عنكراً، وكان كلامه غير مناسب للمقام الذي قيل فيه.

٣- أن المعنى هو الحد الفاصل بين النكرة والمعرفة، فمتى ما أفاد كان معرفة وإن كان في ظاهره نكرة، والعكس كذلك.

٤- أن النعت يأتي لأغراض معنوية يقصدها المتكلم، ويوحى بها السياق الذي ترد فيه.

^{٩١} شرح الكافية ٣٠٧/١، والنظر: شرح التصريح ٩١/١.

- ٥- أن المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتكبير هي مذهب جمهور النحاة، وهو الصحيح، وإن خالفه بعض النحاة.
- ٦- أن بعض الكلمات يوصف بها لتأدية أغراض معينة كالاسم الموصول واسم الإشارة وغيرهما.
- ٧- أن قطع النعت يكون لأغراض يقصدها المتكلم وينوعها، وليس تعدد الأوجه فيه رفعا ونصبا بتكثير لا معنى وراءه، بل ثمة معانٍ بلاغية عالية ومقصودة يودها.
- ٨- أن الجمل ليست بنكرات كما يقول النحاة، لأن التعريف والتكبير من عوارض الأسماء دون غيرها.
- ٩-

المصادر والمراجع

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تح: درجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- ٢- الأشباه والنظائر: للسيوطي، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- ٣- الأصول في النحو: لابن السراج ٣١٦ هـ، تح: د. عبد الحمين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٩٩٩م.
- ٤- الإيضاح في علل النحو: للزجاجي ٣٣٧ هـ، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٦، ١٩٩٦م.
- ٥- الإيضاح في علوم البلاغة: للخطيب القزويني، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- ٦- البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان (٧٤٥هـ)، دار الفكر - دمشق، ط٥، ٢٠٠٥م.

- ٧- بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي - أشرف أحمد الحج، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ - ١٩٩٦
- ٨- البرهان في علوم القرآن: للزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ببيروت، د.ط.ت.
- ٩- تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، تح: ثلة من المحققين، الكويت من سنة ١٩٦٥-٢٠٠١م.
- ١٠- توابع في الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الزهراء بالقاهرة، د.ط.ت.
- ١١- جواهر البلاغة: لأحمد الهاشمي، مؤسسة الصادق بطهران، ط٢، ١٣٨٣هـ.
- ١٢- الحدود في النحو: للفاكهي، تح: المتولي رمضان الشميري، القاهرة، ١٩٩٣م (نسخة مصورة).
- ١٣- دلائل الإعجاز: لبعث القاهرة الجرجاني (٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ)، تح: محمود شاکر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، د.ط.ت.
- ١٤- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلام الثنتمري، تح: درية الخطيب ولطفي الصفال، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥م
- ١٥- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهرى، وبهامشه حاشية الأمعى وحاشية الشيخ يس، دار الفكر، د.ط.ت.
- ١٦- شرح التسهيل: لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١ ١٩٩٠م.

-
- ١٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: لابن عقيل (٧٦٩هـ)، نجح: محمد محيي الدين عبد الحميد، (نسخة مصورة).
- ١٨- شرح الكافية: للرضي الاسترلاباذي ٦٨٨ هـ، نجح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة فار بونس، د.ط.ت.
- ١٩- شرح الكافية الشافية: لابن مالك (٦٧٢هـ)، نجح: عبد المنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، د.ط.ت.
- ٢٠- شرح المفصل: لابن يعيش ٦٤٣هـ، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتكبي بالقاهرة، د.ط.ت.
- ٢١- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: د. محمد حماسة عبد اللطيف إلم ألف عليه مباشرة وهو رسالة دكتوراه، ولكن أخذت قولاً منه من كتاب القاعدة النحوية: د. محمود حسن الجاسم، دار الفكر بدمشق، ط١، ٢٠٠٧م.
- ٢٢- العلل في النحو: لأبي الحسن الوراق ٣٨١هـ، نجح: مها مازن المبارك، دار الفكر بيروت ودمشق، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٢٣- علوم البلاغة: أحمد مصطفى المراعي، دار الكتب العلمية بيروت، ط٤، ٢٠٠٠م.
- ٢٤- الكتاب: سيبويه، نجح: عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت، د.ط.ت.
- ٢٥- الكشاف: للزمخشري ٥٣٨هـ، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- ٢٦- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، نجح: د. محمد كامل بركات، منشورات جامعة أم القرى، ط٢، ٢٠٠١م.
- ٢٧- معاني القرآن: للأخفش، نجح: د. هدى فُرَاعَة، مكتبة الخالجي بالقاهرة، ط١ ١٩٩٠.
- ٢٨- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: لابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ، نجح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق تهران، ط٥ ١٣٧٨هـ.

- ٢٩- مفتاح العلوم: للسكاكي، تح: عبد الحميد هداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٣٠- المفصل في علوم البلاغة: للدكتور عيسى العاكوب، منشورات جامعة حلب، ٢٠٠١م.
- ٣١- المقتضب: للمبرد ٢٨٥هـ، تح: محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب، د.ط١.
- ٣٢- النحو والصرف: للأستاذ عاصم البيطار، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠م.
- ٣٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

*Defining and indefining the adjective between "Grammar"
and "Science of Meaning"*

Written by Muhammad Khalid Rahawi

Summery of the research

This research approaches the side of defining and indefining the adjective grammatically and rhetorically. I mean the side of the science of Meanings where it shows the effect of defining and in defining in the accuracy of bearing the meanings and reveals them. I prefaced for that with a quick hint about the term "definite" and the term "indefinite" and the respect in which each of them should be used then I talked its definition, its origin and its branch. In the respect of defining and indefining the adjective. Then I demonstrated the meanings which it refers to. I also approached the identifications between the adjective and its object in the respects of being defined or undefined and the grammarians, points of view about that then I approached the case of a sentence being an adjective (qualifier) finally I finished with the conclusions that the research yielded.